

## طلال عوكل\*

### اتفاق مكة:

### قراءة في المقدمات والنتائج

أخيراً جلس المتقاتلون من حركتي "حماس" و"فتح" تحت السقف الملكي المكي، وهما لا يملكان إلا الاختيار بين الاتفاق والاتفاق. وكانت الأجواء تحت السقف الملكي تختلف عن الأجواء الساخنة والمحترقة في الميدان حيث توقفت للتو جولة أخرى من الاقتتال الدامي بين الإخوة الأعداء يأمل كثيرون بأن تكون الأخيرة. فقد أطلق المسؤولون من الطرفين تصريحات حازمة جازمة بأنهم لم يكونوا ليلبوا الدعوة لو أن الشكوك ساورتهم في فشل الوساطة السعودية. وقد نجحوا بسرعة ونجحت الدبلوماسية السعودية حيث فشل الآخرون. غير أن اتفاق مكة ليس إلا البداية، فإمّا أن يمضي لصوغ مرحلة جديدة مختلفة، وإمّا أن تطيحه جداول الأعمال الخاصة والتدخلات السلبية الإسرائيلية والدولية، وعندها تكون الساحة مهياًة لحرب أهلية أو ما يشبهها. ما هي أسباب النجاح، وما هي أبعاد الاتفاق والتوقعات؟ إنهما سؤالان معروضان على بساط البحث.

### الانعطاف الكبرى

في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2006، وبعد عشرة أعوام على انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني، ووفقاً لإعلان المبادئ الذي اشتهر باسم اتفاق أوسلو، جرت في مناطق السلطة الوطنية انتخابات عامة تميزت بالشفافية والنزاهة والنزاهة، وأدت إلى انتخاب مجلس تشريعي من 132 نائباً بخلاف سابقه الذي تشكل من 88 نائباً.

إن الانتخابات التي جرت بعد أكثر من عام بقليل على غياب الرئيس ياسر عرفات، وبعد عام على الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها رئيس حركة "فتح" محمود عباس، وقاطعتها حركة "حماس" وحركات أخرى، حملت للفلسطينيين ولكثير من المراقبين والقوى السياسية بما في ذلك حركة "حماس"، مفاجأة كبيرة، وشكلت نتائجه بداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية عامة والنظام السياسي خاصة. فبعد أقل من أربعة عقود على سيطرة حركة "فتح" على النظام السياسي الفلسطيني نجحت حركة "حماس" في وضع حد لتلك السيطرة، إذ فازت بـ 74 مقعداً تساوي 56% من إجمالي أعضاء المجلس، بينما فازت حركة "فتح" بـ 45 مقعداً، أي بنسبة 34% من أعضاء المجلس.

### طبيعة الأزمة

أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية وضعاً معقداً إلى أبعد الحدود تعود أسبابه إلى ثلاثة عوامل: الأول، يتعلق بنصوص النظام الأساسي (الدستور) الذي ينص على أن النظام السياسي هو نظام برلماني ديمقراطي ورئاسي، وفيه تتوزع الصلاحيات بين الحكومة والرئيس مع رجحان لصلاحيات الرئيس الذي يتم انتخابه مباشرة من الشعب. وسمح هذا النظام، في ظل وضعية فلسطينية متحزبة إلى أبعد الحدود، بوجود رئيس ينتمي إلى برنامج يختلف عن برنامج حزب الأغلبية في المجلس التشريعي الذي يحق له تأليف حكومة تتفق وبرنامج الأغلبية. وبسبب طبيعة الاختلاف الكبير بين برنامجي الرئاسة "فتح" والحكومة "حماس" نشأ صراع بشأن الصلاحيات، الأمر الذي أدى إلى وجود سلطتين برأسين وبرنامجين وكلاهما منتخب من الشعب.

العامل الثاني يتعلق بالنظام الانتخابي الذي جرت على أساسه الانتخابات التشريعية والذي يقوم على المناصفة بين نظام الدوائر (16 دائرة)، ونظام القوائم الذي يستند إلى التمثيل النسبي. وهو نظام أقره المجلس السابق وسمح لحركة "حماس" التي حظيت بنحو 43% من أصوات الناخبين بأن تحصل على 56% من مقاعد المجلس، بينما حصلت حركة "فتح" التي حظيت بنحو 42% من الأصوات على 34% من مقاعد المجلس.

العامل الثالث له علاقة بطبيعة المؤسسة التنفيذية التي أنشأتها حركة "فتح" منذ سنة 1994، والتي جعلت العضوية في الحركة تنمهاى إلى حد كبير مع معظم الوظائف وخصوصاً العليا. وجاء ذلك في ظل اعتراض أغلبية فصائل العمل الوطني ولا سيما الإسلامية على اتفاق أوسلو وسلطته، واستنكافها عن المشاركة والانخراط في السلطة، بما في ذلك الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت سنة 1996، الأمر الذي أدى إلى استحواذ حركة

"فتح" على المناصب العليا ومعظم الوظائف، بما في ذلك الأجهزة الأمنية وأجهزة الشرطة، وهو ما شكل لاحقاً تحدياً قوياً لقدرة حركة "حماس" على إدارة الحكم بأدوات غير حماسوية بل معارضة لها. وأحدث هذا تناقضاً موضوعياً كان يتطلب حلولاً من غير الممكن أن يتم التوصل إليها من دون أن يكون لذلك صلة بالإطار الصراع الذي تميزت به العلاقة بين حركتي "فتح" و"حماس"، وبين الرئاسة والحكومة.

وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام ازدواجية واضحة في إطار الشرعية بعد أن كانت ازدواجية السلطة خارج إطار الشرعية قبل الانتخابات الأخيرة. وإذا كانت ازدواجية السلطة خارج إطار الشرعية أدت، قبل الانتخابات، إلى تعطيل قدرة السلطة على العمل، فإن الازدواجية في إطار الشرعية أدت فضلاً عن ذلك إلى صراع واضح بشأن السلطة والصلاحيات، وصل مع انتشار السلاح إلى حد الاقتتال الداخلي الذي كان في حال استمراره سيؤدي إلى شكل من أشكال الحرب الأهلية، وإلى انهيار النظام السياسي الفلسطيني.

إن القوى التي تحمست لخيار الانتخابات وتعديل النظام السياسي عبر صناديق الاقتراع سرعان ما انقلبت على الآلية التي حملتها إلى الشرعية والسلطة، واعتمدت العنف والسلاح سبباً لتعزيز سلطاتها وصلاحياتها في الحكم، الأمر الذي ضاعف مشكلات الفلسطينيين وأدخل الأزمة التي يعانون جرأها في مرحلة صعبة تنطوي على مخاطر كبيرة على صعيد المجتمع وعلى صعيد القضية الوطنية

## التحديات التي واجهت الحكومة الفلسطينية

### العوامل الداخلية

أولاً: لم تتمكن حركة "فتح" من التكيف وفق نتائج الانتخابات، وهي وإن بادرت إلى تسليم الوزراء الجدد من حركة "حماس" مسؤولياتهم في إطار المؤسسات الرسمية، فإنها أدت دوراً مزدوجاً في الوقت نفسه، إذ شكلت معارضة قوية في وجه الحكومة عبر وجودها في المجلس التشريعي وفي بنية الوزارات والمؤسسات. كما أنها تمارس السلطة عبر مؤسسة الرئاسة التي تتمتع بصلاحيات كبيرة تستطيع أن تعطل عمل الحكومة إلى حد كبير. لقد فوجئت حركة "فتح" بل صدمت بالنتائج التي أظهرتها صناديق الاقتراع، ولذا أخذت تقاوم وبوسائل شتى لم يكن مظهرها العام عنيفاً، كي لا تمكن "حماس" من الاستحواذ على النظام السياسي الذي ظل عقوداً طويلة تحت سلطتها لوحدها تقريباً.

حينما نتحدث عن "فتح" فإننا نتحدث عن حركة كبيرة ذات تجربة طويلة في العمل السياسي وذات برنامج ورؤية وعلاقات إقليمية ودولية تنطوي على تأثيرات قوية.

ثانياً: لم تنجح حركة "حماس" منذ البداية في إقناع فصائل العمل الوطني الأخرى بالانضمام إلى حكومتها. ويبدو أن نقص التجربة أفقدها القدرة على توفير غطاء وطني، كان في إمكانها أن تحظى به بثمن أقل كثيراً من الثمن الذي دفعته عبر اتفاق مكة لتأليف حكومة وحدة وطنية قد لا تشمل التيارات السياسية والاجتماعية كافة.

مبادرة "حماس" إلى تأليف حكومتها جعلها غير قادرة على تقديم برنامج لإدارة الحكم يختلف بحكم المسؤولية عن برنامجها، الأمر الذي حمل الحكومة أوزاراً وتبعات ردت الفعل الإقليمية والدولية التي كانت تعاني جرأها "حماس" بما يعرف عنها من تبنٍ لبرنامج المقاومة، ورفضها الحلول السياسية، وتطرفها من وجهة نظر المجتمع الدولي والإقليمي وحتى العربي الرسمي. وهكذا لم تحظ "حماس" بفرص العمل على أساس برنامجها الداخلي، ولاحقاً أدى تصاعد الاقتتال إلى إرهاب الحركة والحكومة، بحيث أصبحت الحركة جزءاً من الأزمة بدلاً من أن تكون أداة ومدخلاً للإصلاح والتغيير كما وعدت في برنامجها الانتخابي.

### العوامل الخارجية

أولاً: منذ ظهور نتائج الانتخابات وتأليف الحكومة الحمساوية، اتخذت اللجنة الرباعية الدولية موقفاً يشترط للتعامل مع الحكومة الجديدة وقبولها واستمرار تقديم المساعدات للسلطة أن تستجيب لثلاثة شروط هي: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود؛ إعلان الالتزام بالاتفاقات والالتزامات السابقة؛ نبذ ما يسمى الإرهاب والعنف.

وبما أنه كان من غير المتوقع أن تنقلب "حماس" وحكومتها دفعة واحدة وبسرعة عن برنامج الحركة، فقد اتخذت اللجنة الرباعية قراراً يفرض الحصار السياسي والمالي على الشعب الفلسطيني بحجة فوز حركة "حماس" التي

ترفض الشروط الدولية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان وازدياد نسب الفقر حتى شارفت على 70٪، وإلى عجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين الحكوميين، وتقليص الخدمات المقدمة للجمهور.

**ثانياً:** إن العامل الإسرائيلي كان حاضراً طوال الوقت، إذ حرضت إسرائيل المجتمع الدولي على فرض الحصار، وواصلت بوسائل غير مباشرة محاولتها تفجير القلعة الفلسطينية من داخلها بعد أن استعصى عليها ذلك عبر الوسائل العسكرية والعدوانية.

وعندما وقعت عملية الوهم المتبدد في 2006/6/25، التي أدت إلى أسر الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط، أحكمت الحكومة الإسرائيلية الحصار على قطاع غزة، وشدت عدواناً متواصلًا على المناطق الفلسطينية الأمر الذي زاد الأوضاع سوءاً وتعقيداً.

**ثالثاً:** فوجئت الجهات الرسمية العربية أيضاً بالنتائج التي أوصلت عبر صناديق الاقتراع، ولأول مرة في تاريخ المنطقة، حركة إسلامية إلى الحكم، وهو ما شكل إنذاراً قوياً لأغلبية الأنظمة العربية ولا سيما التي تشهد نشاطاً ملحوظاً للحركات الإسلامية فيها.

وعدا ذلك فإن علاقات معظم الأنظمة العربية بالولايات المتحدة وأطراف اللجنة الرباعية جعلت هذه الأنظمة تتساق مع الحصار المضروب على الفلسطينيين بهدف تقوية المعتدلين الفلسطينيين الذين يملكون رؤية تقوم على تبني الوسائل السياسية والتفاوضية في حل الصراع الفلسطيني - العربي - الإسرائيلي.

### العقدة والحل

ما كان لهذه ازدواجية في السلطة التي نشأت قبل الانتخابات التشريعية وتشرعت بعدها في إطار النظام السياسي أن تبقى محصورة في السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وأجهزتها الأمنية وغير الأمنية، ذلك بأن هذه السلطة، على الرغم من عدم وضوح الآليات، هي جزء من النظام السياسي الذي تشكل منظمة التحرير الفلسطينية سقفه ومرجعيته.

فمنظمة التحرير كانت تعرضت منذ أوسلو للإهمال والتهميش لمصلحة السلطة، ولم تكن مؤسساتها تستدعي إلا لتلبية ضرورات يتحكم في تحديدها الرئيس الراحل ياسر عرفات. لكن على الرغم من ذلك كله فإنها لا تزال تحتفظ بصفة كونها الكيان المعنوي الجامع للفلسطينيين، والمعترف بها كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. لذلك فإن الصراع بشأن السلطة هو أيضاً صراع بشأن المنظمة بمختلف مؤسساتها، وكذلك بشأن من يقود النظام السياسي الفلسطيني، وبأي برنامج، ومن هو صاحب اليد العليا في اتخاذ القرار.

إن الاقتتال الذي وقع بالتدريج خلال الفترة التي تلت الانتخابات حتى قبل اتفاق مكة في الثامن من شباط/فبراير 2007، يندرج في سياق محاولة إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني برمته، لا بهدف التحاق حركة "حماس" به وانضمامها إليه، وإنما لإعادة بنائه وفق المعادلة الجديدة في ميزان القوى الذي أظهرته الانتخابات التشريعية وحصلت "حماس" فيه على الأغلبية.

ما بين طموح "حماس" إلى التعجيل في الحصول على ما تعتبره حقوقاً لها، بما يقضي بتسنم مواقع أساسية في النظام السياسي، وبين ممانعة حركة "فتح" التي لم تسلم بالخسارة وإن كانت لا تنكر حقوقاً واجبة لـ "حماس"، بين هذا وذاك حدث صراع تناوبت فيه وسائل الحوار السياسي، والحوار بالسلح إلى أن نضجت الأوضاع للتوصل إلى اتفاق ينظر إليه كثيرون، حتى بعض ممن ساهم في التوصل إليه، على أنه مجرد هدنة يحتاج إليها الطرفان مع عدم إغلاق الأفق أمام إمكان تطويرها إلى شراكة في السلطة وتقاسمها، على الأقل لمرحلة قد لا تطول.

تتمثل عقدة الوضع الفلسطيني في تقدم قوة صاعدة ظلت في مواقع المعارضة، وفي تراجع قوة أخرى ظلت في مواقع القرار، وفي نشوء ازدواجية في السلطة تعطل إمكان العمل واتخاذ القرار في ظل توازن قوى ليس من السهل على أحد الطرفين كسره لمصلحته، الأمر الذي يتطلب المساومة كسبيل موقت للحل بعد أن اتضح حجم الخسائر والمخاطر الناجمة عن استمرار هذا الصراع وإمكان تصاعده إلى حد الحرب الأهلية.

### حوارات ما قبل مكة

إن إعادة بناء النظام السياسي وفق المعطيات الجديدة تتطلب، قبل أي شيء، إعادة صوغ المشروع السياسي والأهداف والآليات، وهو ما يذكرنا بالتحويلات التي جرت في منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1974، حين تم إقرار برنامجها السياسي الذي واجه في حينه معارضة قوية من داخل المنظمة وخارجها إلى أن استقر الحال على

اعتباره بعد سنوات برنامج الإجماع الوطني. هذه المرة جاءت المعالجة من قيادات الحركة الأسيرة التي قدمت وثيقة الأسرى، وجرى إقرارها بعد حوار لم يكن سهلاً. وهي وثيقة تجمع بين برنامجي المقاومة والمفاوضة، وتنطوي على صيغ توفيقية تتميز بغموض بناء يسمح للأطراف بأن تجد لخلافاتها مخارج مقبولة. لكن وثيقة الوفاق الوطني التي تمسك بها الجميع، وعلى الرغم مما تنص عليه من آليات، لم تكن كافية لإجراء ما يلزم من تغييرات بلا حوارات إضافية وصراعات، ولذلك جاء ما بعدها من تداول، تراوح بين الحوار والاشتباك المسلح، لترجمة الوثيقة عملياً عبر صيغ وآليات يحاول كل طرف أن تكون لمصلحته.

## لماذا مكة

خلال العام الماضي وحتى الوصول إلى مكة في السادس من شباط/فبراير 2007، بناء على دعوة سابقة من الملك عبد الله بن عبد العزيز، لم تكن لتتوقف محاولات الوساطة بين طرفي الصراع: "حماس" و"فتح". غير أن الجهود المحلية لم تفلح في دفع الطرفين نحو الاتفاق، وإن كانت ساهمت في تقريب وجهات النظر وإنجاز بعض الصيغ، إلا أنها صرفت معظم الوقت والجهد في إطفاء الحرائق، عبر اتفاقات أمنية وإجراءات سرعان ما كانت تنهار تحت وطأة الاحتقان والتحفز والرغبة في تجيير هذه الحال لتحقيق أهداف سياسية وسلطوية. ثم دخل على الخط السياسي كثير من الدول، مثل قطر ومصر وسورية والأردن واليمن. غير أن تلك الوساطات كلها تضمنت اتفاقاً يتمتع بقدر من الاستقرار ويحقق الشرعية العربية، وينطلق نحو تحقيق الشرعية الدولية.

الرحلة إلى مكة جاءت بعد جولة صعبة وقاسية من الاقتتال بدا كأنها تستهدف تحقيق الحسم عسكرياً، الأمر الذي اقتضى من الوفد المصري جهداً استثنائياً ومضنياً لوقف الاقتتال عشية الوصول إلى السعودية. وكان واضحاً أن الطرفين امتلكا إرادة تحقيق الاتفاق، إذ ضم الوفدان عدداً كبيراً من القيادات.

إن استجابة "حماس" للمبادرة السعودية تعود إلى الأسباب التالية:

أولاً: المكانة التي تحظى بها المملكة مالياً، وسياسياً على الصعيدين الدولي والعربي.

ثانياً: تتمتع حركة "حماس" بقدر عالٍ من البراغماتية ولدت لديها الرغبة في التخلص من تهمة الالتحاق بالمحور الإيراني، وخصوصاً أن شعبيتها تتأثر بما ينسب إلى الميليشيات الشيعية في العراق من جرائم بحق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين هناك.

ثالثاً: التوصل إلى قناعة بفشل استخدام القوة ضد حركة "فتح" والسلطة، إذ تبين أن الحركة تمتلك قدرة عسكرية تؤهلها حماية نفسها ومشروعها، وحماية السلطة.

رابعاً: ثمة شعور بأن قيادة "حماس" باتت بحاجة إلى استعادة قدرتها على الضبط والسيطرة والتحكم في إدارة الحركة، وعدم الوقوع في مغامرة تسيء إلى النموذج الذي ترغب في أن تمثله كأول حركة إسلامية تصل إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع.

أما حركة "فتح" فلها أيضاً دوافعها الخاصة للذهاب إلى مكة. فبالإضافة إلى مكانة المملكة العربية السعودية، لا ترغب الحركة في أن تكون المسؤولة عن استمرار الاقتتال، أو أن تتحمل مسؤولية فشل الاتفاق، كما أنها بحاجة إلى وقت لإعادة ترتيب صفوفها وتوحيدها، فضلاً عن توفير الفرصة للعمل السياسي الخارجي الذي يكرس دورها كمسؤولة عن هذا الملف من موقعها في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

## أجواء ومجريات الحوار والاتفاق

عدا الضيافة والرعاية والتحذير من الفشل، وإعداد طاقم برئاسة الأمير بندر بن سلطان، الذي قيل إنه لم يتوقف عن إجراء الاتصالات بكثير من القيادات العربية والدولية، فإن المسؤولين السعوديين لم يتدخلوا لا في طبيعة الحوار ولا في الصيغ. وكان صرح الرئيس محمود عباس منذ البداية أنه سيوافق على ما يوافق عليه السعوديون. ولم يستغرق الحوار عملياً وقتاً طويلاً (يومين فقط)، ولم يكن متوقعاً أن يستغرق أكثر من ذلك، وخصوصاً أنه جاء بعد مرحلة طويلة من الحوارات التي أنجزت معظم القضايا. وقد تناول الحوار أربعة محاور تشمل: البرنامج الحكومي (خطاب التكليف) وتأليف الحكومة وتوزيع الحقائق؛ إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية؛ إعادة بناء أسس شراكة سياسية وآلياتها؛ موضوع المصالحة الوطنية والوفاق.

من أجل تحقيق هذه النقاط تم تشكيل ثلاث لجان من الطرفين. اعتنت الأولى بموضوع الحكومة وأتمت إنجازها، وكلفت اللجنتان الأخريان معالجة موضوع منظمة التحرير والشراكة السياسية. وقد اتفقتا على المبادئ العامة.

بينما ترك موضوع المصالحة الوطنية والوفاق للرئاسة والحكومة. وبشأن هذا الموضوع اتخذ الرئيس عباس قراراً في 2007/2/15، أي في اليوم التالي على استقالة الحكومة وتكليف إسماعيل هنية مجدداً إعادة تأليفها، يقضي باعتبار ضحايا الأحداث الداخلية والجرحى شهداء الواجب الوطني، كما أمر بتشكيل لجنة لحصر الأضرار وتقديم التعويضات.

### قراءة أولية للاتفاق

الانطباع الأولي هو أن السعودية التي صعّدت من مستوى تفاعلها مع إيران وسورية، ولا سيما في الملفين اللبناني والفلسطيني، أرادت تحقيق نجاح سياسي في أقل هذه الملفات تعقيداً وهو الملف الفلسطيني، إذ يحسب لها لا دفع الطرفين نحو وقف نزيف الدم والاتفاق على حكومة وحدة وطنية فحسب، بل نجاحها في استمالة حركة "حماس"، وتعزيز اعتدالها وإبعادها عن التأثير الإيراني أيضاً.

لكن الأهم في اتفاق مكة يكمن في أنه يشكل بداية جديّة لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بكامله، بما يجعله أقدر على استيعاب المستجدات والمتغيرات التي وقعت في الساحة الفلسطينية، وبما يعيد الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها ومؤسساتها كمرجعية وكممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني بعد أن تكون ضمت التيارات السياسية والفصائل، وخصوصاً الإسلامية، كافة.

علاوة على ذلك، إن الاتفاق على مضمون كتاب تكليف رئيس الحكومة، وهو مضمون سياسي، يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز التحولات السياسية في حركة "حماس" في اتجاه مزيد من الاعتدال. فقد وافقت "حماس" على الالتحاق بمنظمة التحرير، وعلى الاعتراف بالشرعيات الثلاث: الفلسطينية والعربية والدولية، وأبدت استعدادها لاحترام الاتفاقات والالتزامات التي وقعتها المنظمة والسلطة. إن "حماس" مستعدة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، للانخراط في العمل السياسي، بما في ذلك الموافقة على المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، فضلاً عن أنها كانت وافقت على إقامة الدولة الفلسطينية في حدود الأراضي التي احتلت منذ سنة 1967.

### ردات الفعل الفلسطينية

إذا كان الجمهور الفلسطيني عبر بوضوح عن ارتياحه للاتفاق، فإن هذا الارتياح مشوب بالحذر من حيث الخوف من عودة الأوضاع إلى سابق عهدها من الاقتتال الدامي. وجاءت التوقعات إزاء إمكان رفع الحصار واقعية ومنخفضة، الأمر الذي يدل على وعي المجتمع الفلسطيني لطبيعة العوائق الدولية والإسرائيلية التي تعترض طريق رفعه.

وقد رحبت الفصائل على العموم بالاتفاق، مع أن ردات فعلها انطوت على قدر من الاحتجاج نتيجة الشعور بالتهميش، إذ كان يفترض أن تشارك هذه الفصائل في الحوار وفي إنجاز الاتفاق، وهو ما جعل بعضها يصف ما جرى بأنه عودة إلى عهد الاحتكار السياسي وتقاسم السلطة والمحاصصة بين القوتين الكبريين. غير أن هذه الفصائل، عدا الجهاد الإسلامي، التي تقول إنها تدعم الاتفاق لكنها لا ترغب في المشاركة في الحكومة، لم تحدد مواقف نهائية من مسألة المشاركة، والأرجح ألا تتفق على موقف واحد موحد. لكن مواقف هذه الفصائل لن تؤدي إلى تعطيل تأليف الحكومة التي تصرح حركتي "حماس وفتح" على إنجازها بأسرع وقت ممكن.

### ردات الفعل الدولية

جاء الموقف الإسرائيلي معترضاً، وهو أمر منطقي، لأن إسرائيل هي الرابع الوحيد من استمرار الانقسام والاقتتال الفلسطيني، ولذلك فإنها تواصل التحريض على الاتفاق لإبقاء الحصار على الفلسطينيين ما لم توافق الحكومة الجديدة على شروط اللجنة الرباعية الدولية. أما مواقف أطراف اللجنة الرباعية فجاءت متباينة إلى حد ما، لكنها ليست سيئة عامة.

فالموقف الروسي رحب بالاتفاق وكذلك الأوروبي، إذ صرح وزير الخارجية الإيطالي، ماسيمو داليمبا، في 2007/2/17، أن دول الاتحاد الأوروبي في معظمها مستعدة للتعامل مع الحكومة الفلسطينية. أما الموقف الأميركي، كما عبرت عنه وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، فمرهون بتأليف الحكومة. وفي أي حال فمن غير المتوقع أن يتم رفع الحصار دفعة واحدة، بل إن البدء بتخفيفه يحتاج إلى تعاون فلسطيني مع المملكة العربية السعودية ضامنة للاتفاق، ومع بقية الدول العربية التي رحبت به، الأمر الذي يشكل ضغطاً على أطراف اللجنة

الرباعية للتعامل مع الحكومة الفلسطينية إيجابياً من دون التنازل عن شروطها التي تتحول إلى مراهنة على تقدم السياسة الفلسطينية نحو تلبية هذه الشروط في أوضاع لاحقة. في الإجمال، إن اتفاق مكة يشكل تحولاً مهماً إزاء البرنامج السياسي لحركة "حماس"، ولجهة تأهيل العامل الفلسطيني للتعامل الفاعل مع المبادرات الإقليمية والعربية والدولية التي تتصل بالحل السياسي، بالإضافة إلى أنه يشكل مدخلاً ملائماً لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وتفعيله وفق آليات وأطر جديدة ومتجددة. لكن من الملائم التحذير من أن الاتفاق قد يتعرض لانتكاسة خطيرة، ويتحول إلى مجرد هدنة تطول أو تقصر في حال جرى التوقف أمام كثير من التفصيلات والملفات الصعبة التي تتعلق بالصلاحيات، وخصوصاً أنه لم يؤد إلى بلورة فلسفة متفق بشأنها للحكم. وفي هذه الحالة لا بد من التنبيه إلى أن المجتمعين الدولي والعربي يتحملان مسؤولية نجاح أو فشل الاتفاق، لأن من شأن عدم رفع الحصار أن يهدد الاتفاق بالانهيار، ولا سيما أن إسرائيل لن تكف عن محاولاتها لإعادة بث الفتنة بين الأطراف الفلسطينية.■

(\*) كاتب فلسطيني.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)